رئيس الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين لـ: «الثورة»:

نلدعو النازحين للعودة إلى مناطقهم بمحافظة أبين بعد أن حُررت من عناصر الإرهاب وسيتم استمرار تزويدهم بالمساعدات المعتادة

أشار رئيس الوحدة التنفيذية وزير الدولة لشئون مجلسي الشورى والنواب الأستاذ أحمد الكحلاني إلى أن عدد المدارس التي يسكن فيها عدد من أسر النازحين تبلغ ٦٥ مدرسة كما أن هناك عدداً من المدارس في محافظة لحج تم استقبال النازحين فيها نتيجة للأحداث والمواجهات المسلحة بين القوات الحكومية والعناصر المسلحة من القاعدة.

وأضاف الكحلاني في لقائه مع "الثورة": أن إيواء النازحين من قبل وزارة التربية والتعليم خلال الفترة الماضية مبادرة تشكر عليها والسلطات المحلية في محافظتي عدن ولحج.. فلولا إيوائهم في هذه المدارس لكان وضع النازحين صعباً فيما لو لم تتم هذه الخطوة.. وكان المؤمل عدم دوام بقاء النازحين في المدارس أكثر من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع، لكن الأحداث المتسارعة والمتواصلة والمواجهات المسلحة التي حصلت ما بين القوات الحكومية وتلك العناصر أطالت المدة، وقد تلقينا رسالة من الأخ وزير التربية والتعليم في منتصف شهر أغسطس يطلب فيها بضرورة إخلاء هذه المدارس في موعد أقصاه ٢٥ أغسطس حتى يتم إعادة تأهيلها، ولأن بعضها تحتاج إلى الصيانة نتيجة سوء استخدامها من قبل بعض النازحين، حتى تكون هذه المدارس يوم ١٧ سبتمبر جاهزة كبقية المدارس في محافظات الجمهورية.

لقاء/ حسن شرف الدين

إقرار نقل بعض النازحين الساكنين في المدارس إلى الاستاد الرياضي وإعطاء الآخرين مساعدات مالية للاستئجار

إجراءات لنقل النازحين

وحول الإجراءات المتبعة لاستقبال العام الدراسي الجديد ونقل النازحين إلى أماكن أخرى قال: باعتبار مسئولية الوحدة التنفيذية عن النازحين ومخيماتهم كان قد طرح هذا الموضوع وتم رفع تقرير وتصور لبعض الحلول إلى مجلس الوزراء، ثم تم بحث هذا الموضوع مع المنظمات الدولية العاملة والمشاركة معنا في مجال الإغاثة الإنسانية لمساعدة النازحين كبرنامج الامم المتحدة والمفوضية السامية للاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، وغيرها من المنظمات عقد معها الاجتماع وشكلت لجان من تلك المنظمات والوحدة التنفيذية وأيضا من السلطات المحلية، على أساس أنها تعمل دراسة لكل البدائل الممكنة، كانت تلك اللجان قد وضعت أربعة مقترحات منها أنه يمكن استيعاب النازحين في بعض المباني الحكومية إن وجدت، لأن هناك في محافظة عدن مثلاً حوالي ثلاثة آلاف أسرة نازحة الذين يتواجدون داخل المدارس، فكان هناك فكرة أنه يمكن استيعابهم في بعض المجمعات الحكومية، ولكن مع الأسف لم نتمكن من إيجاد مقرات حكومية جاهزة لاستيعاب هؤلاء النازحين، وبعد دراسة كل البدائل المقدمة إلى مجلس الوزراء، كان المجلس قد أقر بأنه يتم استيعاب هؤلاء النازحين في الملاعب الرياضية ما أمكن، وما تبقى منهم يتم استيعابهم في مخيمات بصورة عاجلة، وقد تم عمل دراسة ومسح وميداني وتحديد تكلفة تقديرية لإنشاء هذه المخيمات، والعمل مستمر في المتابعة لاستخدام كل البدائل الممكنة التي طرحت من المنظمات الدولية أو التي طرحت من قبل الوحدة التنفيذية والسلطات المحلية في محافظتي عدن ولحج.

مضيفا أنه قد يوجد بعض النازحين لا يرغبون الذهاب إلى المخيمات، ولكن بحمد الله تعالى جاء النصر واستبشرنا خيرا في اليومين الماضيين عندما جاءت الأخبار المفرحة بأن القوات المسلحة ومن ساندها من رجال القبائل في محافظة أبين استطاعوا دحر تلك العناصر المسلحة إلى أماكن بعيدة من تلك التي كانوا متواجدين فيها.. وهذا سيهيئ إلى عودة النازحين بمشيئة الله تعالى في أقرب فرصة ممكنة، فإذا ما تحققت هذه العودة خصوصا في المناطق الرئيسية مثل زنجبار وجعار وغيرها التي فيها كثافة سكانية.. والعمل مستمر بشكل يومي ومجلس الوزراء ناقش هذا الموضوع أكثر من مرة ولدينا تقرير سيقدم إلى مجلس الوزراء خلال هذا الأسبوع.. وقد عقدنا مؤخرا لقاءً حول إجراءات نقل نازحي محافظة أبين من المدارس التي تؤويهم في محافظة عدن إلى أماكن أخرى ضم وزير التربية والتعليم وممثلة الأمم المتحدة وممثلي المنظمات الدولية وقد أقر اللقاء نقل بعض أسر النازحين إلى الاستاد الرياضي وإعطاء الأسر الأخرى مساعدات مالية للاستئجار في مدينة عدن.

تعليم أولاد النازحين

وعن تنسيق الوحدة حول إمكانية إلتحاق أولاد النازحين بالمدارس قال رئيس الوحدة التنفيذية: الحقيقة لقد لقينا تعاونا كبيرا من الأخ وزير التربية والتعليم والأخوة المسئولين في الوزارة وفي مكتب التربية والتعليم بمحافظة عدن والسلطة المحلية بمحافظة عدن كان هناك تعاون ممتاز، حيث كان النزوح في بداية الامتحانات السنوية فكان هناك إشكالية في أين سيمتحنون الطلاب النازحين المتواجدين في محافظة عدن، والحقيقة لقد بذلت جهود كبيرة وتم التنسيق لهم وأجريت الامتحانات للطلاب النازحين من محافظة أبين لكل المراحل من التعليم الأساسي والثانوي وهذا كان تحدياً كبيراً أن تجرى امتحانات للطلاب النازحين من محافظة أبين حيث يكاد معظم السكان نزحوا من أماكنهم.. وبالنسبة للسنة الجديدة وطالما جاء الفرج بالنصر نأمل أن يكون هناك تعاون للنزول إلى المدارس في محافظة أبين ويتم تأهيلها بشكل سريع حتى يعود النازحون إلى مواطنهم ومدارسهم، وإذا ظل هناك نازحون في عدن سيتم استيعابهم في مدارس عدن وهناك إمكانية لاستيعابهم كما عرفت.

التوعية والتثقيف

وحول إمكانية تنفيذ البرامج والأنشطة التثقيفية والتوعوية في المخيمات أجاب الأستاذ الكحلاني: الحقيقة عدم وجود النازحين في مخيمات يصعب تنفيذ مثل هذه البرامج بشكل عام، وهناك تثقيف بسيط، ليس بالشكل الذي تم في حرض حيث كان هناك مخيمات التجمعات فيها كبيرة وكل النازحين موجودين داخل المخيمات، لكن مع نازحي أبين الأمر مختلف جدا أن هناك نازحين متواجدين في أماكن متفرقة، حتى النازحين المتواجدين في المدارس تجدهم أحيانا غير مستقرين، وهذا لم يساعد كثيرا على عمل برامج توعوية أو تثقيفية، ومع ذلك تم عمل بعض البرامج البسيطة بالمشاركة مع بعض المنظمات المحلية والأجنبية والتي تم تنفيذها في بعض المدارس المتواجد فيها نازحون.

بطائق صحية

وفيما هو الجديد في تعاون الوحدة التنفيذية مع وزارة الصحة في الجانب الصحي الخاص بالنازحين قال: هناك تعاون كبير جداً بين الوحدة التنفيذية ووزارة الصحة وبحكم أن الأخ وزير الصحة هو نائب رئيس اللجنة الإشرافية لإدارة مخيمات النازحين كان تعاونه كبيراً جدا، فقد أصدر تعليمات صريحة بأن يعالج جميع النازحين في المستشفيات الحكومية مجانا ولا تأخذ منهم أي رسوم أو أي مبالغ مالية ومستوى تنفيذ هذا القرار خلال هذه الفترة أفضل مما كان عليه سابقا.. كما تم تخصيص بعض المستشفيات للأطفال والنساء من النازحين، وتم تأهيل قسم الإسهالات في المستشفى الجمهوري بعدن من أجل استقبال حالات الإسعاف بالنسبة للنازحين.. تم أيضا تكليف جميع المراكز الصحية بأن تستقبل الحالات الخاصة بالنازحين.. كما تم قطع بطائق صحية للنازحين حتى يستطيع النازح بهذه البطاقة التوجه إلى أي مركز صحي والتعاون معه بموجبها.. تم توفير الكثير من العلاجات والأدوية التي لم تكن موجودة من قبل وزارة الصحة أو عن طريق منظمة الصحة العالمية.. كما تم أيضا من خلال بعض المبالغ التي تم الحصول عليها من أمانة العاصمة والغرفة التجارية بشراء أدوية.. تم كذلك إيجاد وحدات صحية في بعض المدارس بالتعاون مع طلاب جامعة عدن وتوفير سيارة إسعاف تمر بشكل دوري وسيارة أخرى لإسعاف النازحين لمن حالتهم تستوجب سرعة الفحص والعلاج..

وأضاف: أعتقد أنه في الجانب الصحي هناك خدمات ممتازة ومتابعة ممتازة وهناك اجتماع اسبوعي حيث يتم أسبوعيا بحضور الأخ وزير الصحة والمختصين بوزارة الصحة لمناقشة كل الأوضاع الصحية على مستوى النازحين سواء من هم لازالوا في أبين أو الذين نزحوا إلى لحج أو إلى عدن ويتم مواجهة وحل المشاكل أولا بأول.

لقاءً إعلامي

وبخصوص نتائج لقائه مع ممثلي وسائل الإعلام مؤخرا بعدن أوضح الوزير الكحلاني قائلا: كان هناك ضرورة لهذا اللقاء حيث لاحظنا في الآونة الأخيرة أنه بدأ توظيف قضية النازحين توظيفاً سياسياً غير سليم، بالرغم أننا نعتبر هذا الملف ملفاً إنساني، ونحن في الوحدة التنفيذية نتعامل مع النازح كنازح بغض النظر عن انتمائه مع أو ضد، فهو في الأول والأخير مواطن يمني ولا بد من استقبال كافة النازحين من رجال وأطفال ونساء حتى الذين كانوا يقاتلون ضد الدولة طالما ألقى سلاحه ووصل إلى مخيمات النازحين، نعتبره حينها نازحاً ونقدم له الخدمة مثل غيره من النازحين، ولا يوجد لدينا أي تتميز، لكن مع الأسف هناك بعض المواقع الإلكترونية بدأت توظف هذا الموضوع توظيفاً سياسياً ضيقاً وبدأت بدلا أن تساعد النازحين وتدعو المنظمات الداخلية والخارجية ورجال الخير للتعاون مع الوحدة التنفيذية في جمع التبرعات، لكن بدأت توظف هذه الأشياء توظيفاً مزعجاً وفيها نوع من التجني على الوحدة التنفيذية وعلى النازحين أنفسهم.. وقد تم اللقاء مع كل الصحف تقريبا التي تعمل في عدن الرسمية أو الحرة أو المستقلة وكذلك أصحاب المواقع الإلكترونية واستعرضنا بعض ما تم نشره خلال الأسابيع الماضية وأوضحنا لهم أن هناك شيئاً من التحامل أو عدم التحري، لأنه لا يجوز بأنك تسمع إشاعة في الشارع وتذهب تعملها عنواناً رئيسياً في صحيفتك أو موقعك الإلكتروني دون أن تسأل الجهة المختصة.

تحري الدقة

وأضاف رئيس الوحدة التنفيذية: وقد سلمنا لممثلي الوسائل الإعلامية الذين حضروا اللقاء الوثائق المتعلقة بإنشاء الوحدة التنفيذية، لأن بعض الصحف كتبت أن الوحدة التنفيذية قامت بالاستحواذ على العمل.. كما أن هناك مبالغة في الأرقام التي سمعوا عنها من الإشاعات بأن نائب رئيس الجمهورية حول بمبالغ كبيرة ولم يصل إلى النازحين شيء، وقد أوضحنا لهم بكل شفافية حيث قالوا أن هناك ٦٠٠ مليون ريال صرفت للوحدة التنفيذية، فأوضحنا لهم أنه لم يصرف إلى الآن إلا ٢٠٠ مليون فقط التي صرفت بتوجيهات من الأخ نائب رئيس الجمهورية، وهناك مبالغ أخرى جمعتها أمانة العاصمة والغرفة التجارية تم شراء بعض المواد والأدوية وتسليمها للنازحين.. فقد وجدنا أن هناك كثيراً من المبالغات وعدم الأخذ بالتحري، ونحن لا نضيق بالنقد بل نستفيد من النقد دائما ونحن نرحب بأي نقد يتم سواء كان من المواقع الكترونية أو أي صحيفة أو من قبل أي مواطن طالما وهذا النقد بناء ويخدم العمل.. ولكن لا نريد من وسائل الإعلام أن تسيئ إلى نفسها أولا عند نقل أخبار غير صحيحة أو غير مؤكدة.. ومن حق هذه الوسائل أن تنشر ما تسمعه في الشارع أو ما يقوله الآخرون، لكن يجب عليها أن تنقل وجهة نظر الجهة الأخرى ولا توظف مثل هذه المواضيع سياسيا.

وقال الوزير الكحلاني: يكفي النازح ما يعانيه من كبت نتيجة النزوح وضغط نفسي عليه وعلى أسرته، وعندما يقرأ هذا النازح بعض الأشياء المبالغ فيها يشعر أن هناك من يسرق مستحقاته ومن لا يعطيه حقه، أو أن هناك إمكانيات تم صرفها سواء من قبل الحكومة أو جهات أخرى وأن هناك من استحوذ عليها أو لا تصل إليه سيصبح الوضع بالنسبة للنازح وضعاً صعباً جدا، وكأننا نأزم الأمور ونثير النازح.. وأعتقد أنه يجب أن لا يدخل هذا الموضوع في السياسة أو الأزمة السياسية ويجب أن تنأى كل الصحف والمواقع الإلكترونية سواء رسمية أو معارضة عن إثارة النازحين والتجني على الآخرين، ونحن في الوحدة التنفيذية لا نغلق تلفوناتنا ونستمع إلى أي ملاحظة ونرحب بأي ملاحظة من قبل أي صحفي أو مواطن أو نازح طالما وهذا العمل يخدم المصلحة العامة.. فكان اللقاء مع ممثلي الوسائل الإعلامية لقاءً موفقا وكان هناك نقاش وآراء متبادلة وأخبرناهم بأننا أي وقت مستعدون لإعطائهم أي معلومات يحتاجون إليها وقد لقينا منهم تفهماً كبيراً.. ولا أنسى هنا أن أقدم الشكر الجزيل لكل ممثلي وسائل الإعلام الذين حضروا اللقاء في محافظة عدن وتجاوبهم وتفاهمهم لهذا الموضوع وإن شاء الله نتعاون جميعا في إظهار الحقيقة، فأنا شخصيا لا أتألم أو آخذ موقف من أي صحيفة عندما تنتقد عندما يكون هناك خروج على النظام والقانون أو مخالفة، فهذا من حق الصحافة أن تكشف مثل هذه الأشياء لكن بعد أخذ رأي الجانب الآخر.. ونشعر بألم عندما تحرص على تطبيق القانون والنظام ثم تجد أن هناك صحفاً تعتبر أن هذا العمل مخالف أو غير صحيح وهذا فيه إجحاف وظلم.. ولا بد أن نجعل الصحافة هي الوسيلة الوحيدة الناطقة بالحقيقة ولا حرج من ذلك أبدا.

مسئولية الوحدة التنفيذية

وعن عمل الوحدة التنفيذية واختصاصاتها قال: الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين تم إنشاؤها بداية الحرب السادسة التي حصلت في صعدة، عندما زاد عدد نازحي صعدة وعمران وكان هناك صعوبة كبيرة على السلطات المحلية في محافظة حجة وعمران أن تقوم باستقبال هؤلاء النازحين وإدارة المخيمات، ولأن هذا ليس عمل محلي حيث يتم النزوح من محافظة إلى محافظة، فالمحافظة هي مسئولة عن السكان الموجودين فيها وإدارتها وتنميتها، لكن كبر هذه الظاهرة في تلك الفترة وزيادة عدد النازحين جعل السلطات المحلية تشكو وترفع تقارير بتعطل أعمالها وتوقف مشاريعها بسبب انشغالهم المستمر مع النازحين، ولما نوقش هذا الموضوع من خلال التقارير في مجلس الدفاع الأعلى ومجلس الوزراء كان هناك فكرة بأن تنشأ وحدة مركزية تكون مسئولة عن إدارة مخيمات النازحين، وقد صدر قرار نظم أعمال الوحدة التنفيذية وإنشاءها واختصاصاتها وحدد علاقاتها بالسلطات المركزية والسلطات المحلية والمنظمات بحيث تكون هي المسئولة بكل ما يتعلق بشئون النازحين وإدارة مخيماتهم، وعلى الجهات المركزية والسلطات المحلية أن تتعاون معها في إطار ما يطلب منها، لأنه كان هنا تشتت هل هذا اختصاص محلي أو غير محلي.. فكان قرار الإنشاء واضحا في هذا الموضوع بأن الوحدة التنفيذية هي المسئولة عن إدارة المخيمات واستقبال المعونات وتنظيمها والتنسيق مع المنظمات الحكومية والمحلية والجهات المانحة لتلك المساعدات.

تجاوب محدود

وحول مدى تجاوب المنظمات والجمعيات الخيرية التي تقوم بتوزيع المساعدات على النازحين بالتنسيق مع الوحدة التنفيذية قال: فيما يتعلق بالمنظمات الدولية التنسيق معهم ممتاز وهناك اجتماعات دورية تتم معهم وتم توزيع العمل بين المنظمات الدولية وتحديد اختصاص كل منظمة، حتى المنظمات التي تقوم بتوزيع مساعدات لا تتم إلا عبر الوحدة التنفيذية وتحت إشرافها، ونحن ليس لدينا مانع في أن المنظمة الخارجية أو المحلية تقوم بتوزيع مساعداتها للنازحين لكن في إطار خطة عمل.. وبالنسبة للمنظمات المحلية الحقيقة كان هناك إسهام في بداية النزوح وكان هناك دعم مقدم من قبل بعض المنظمات المجتمعية والمحلية الخيرية وبعض رجال الأعمال ولكن هذا الدعم والمساعدات لم تكن منظمة وكان فيها نوع من العشوائية، وحاولنا نحن تنظيم هذه المسألة من خلال لقاءنا لأكثر من مرة مع المنظمات المحلية ورجال الأعمال في عدن حتى لا يستفيد البعض ويحرم البعض، ولا زال التجاوب حتى الآن محدود من كثير من المنظمات، كما أن هناك تجاوب من بعض المنظمات المحلية وقد تم التنسيق معها وإسناد بعض الأعمال إليها، فالوحدة التنفيذية لا تستطيع أن تقوم بكافة الأعمال بمفردها، والعمل الإنساني دائما قائم على الأعمال التطوعية أكثر من الأعمال القائمة على الأعمال الرسمية، نحن لا يوجد لدينا موظفين أو ميزانية ونعتمد على عدد محدود من المنتدبين، ومعظم أعمالنا في الميدان مع الشباب المتطوع أو المنظمات التي تقوم بالتنسيق معنا أو مع السلطات المحلية.

١٥ ألف حصة

وبخصوص ما تم توزيعه على النازحين خلال شهر رمضان.. قال: نحن في الوحدة التنفيذية لدينا إحصائية كاملة موجودة، فقد وزعنا ١٥ ألف حصة تقريبا التي تم توزيعها على الأسر النازحة وكل حصة تتكون من مواد غذائية إلى جانب برنامج الغذاء العالمي الذي يصرف كيف دقيق وزيت فيما الحصص التي تم توزيعها عبارة عن قطمة رز وقطمة سكر وكرتون بقوليات ودبه زيت وتمر وشاي وصلصة، وكل ما يتوفر لدينا تم صرفه على النازحين دون تمييز.

ندعوهم للعودة

وحول خطة الوحدة التنفيذية للمرحلة القادمة قال: نحن نقول للاخوة النازحين أن يعودوا إلى مناطقهم وقراهم وسيتم استمرار تزويدهم بالمساعدات التي كانت تصلهم في الأماكن التي نزحوا إليها، لأن البعض يظنون أنهم إذا عادوا إلى مواطنهم ستتوقف عليهم المساعدات الغذائية.. نحن نعرف ظروف النازحين وهذا الموضوع تم بحثه مع الجهات المشاركة معنا، واتفقنا أنه لا بد أن تستمر المساعدات للنازحين حتى تستقر أوضاعهم.. وأنا أدعوا كل النازحين أن يعودوا إلى المواطن التي تم تحريرها وأصبحت مهيئة وخالية من النزاعات والمتفجرات، وبالنسبة للمساعدات التي تقدمها الوحدة التنفيذية ستستمر حتى لو عادوا إلى مواطنهم.

لا نزوح

واختتم رئيس الوحدة التنفيذية حديثه حول المشاكل التي تواجهها الوحدة التنفيذية قائلا: المشاكل طبعا لا تنتهي، ونأمل إن شاء الله أن لا يكون هناك أي نزوح مستقبلي، ونأمل إن شاء الله تعالى أن تستقر البلاد وأن تنتهي هذه الأزمة السياسية وأن يعود السياسيون جميعا إلى رشدهم وأن يتفقوا ويجتمعوا على طاولة الحوار للخروج من هذا المأزق وهذه المأساة وألا يكون هناك أي نزوح في المستقبل، لأن النزوح كارثة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، أنا أعرف أسر كبيرة سواء في صعدة أو أبين كانت أوضاعها ميسوره ووضعها الاجتماعي من أفضل ما يمكن وعايشين في أحسن البيوت وتمتلك كل مقومات الحياة الممتازة، ولكن تحولت تلك الأسر إلى أسر تنتظر المساعدة الشهرية من الوحدة التنفيذية ومن رجال الخير، هذه هي آثار النزوح، وبالتالي نأمل إن شاء الله تعالى أن لا يحصل نزوح جديد في أي مكان أو أي محافظة وأن يشعر أصحاب القرار السياسي من يحرك هذه الأزمة أن عليهم مسئولية أمام الله سبحانه وتعالى وأن الله ربما سيعاقبهم جراء الظلم الذي يتعرض له هؤلاء النازحون المتأثرون نتيجة المواجهات العسكرية أو المسلحة.

النزوح كارثة بكل ما تعنيه الكلمة.. وندعو جميع الأطراف السياسية إلى الحوار للخروج من هذا المأزق وهذه المأساة

توزيع ١٥ ألف حصة على الأسر النازحة خلال شهر رمضان الكريم

التنسيق مع المنظمات الدولية ممتاز.. فيما المنظمات المحلية لا زال التجاوب حتى الآن محدوداً